

المتفرنجون والإصلاح الإسلامي

٣

الإسلام وأصول الشريعة

قد علم مما تقدم في المقالتين الأولىين أن من المتفرنجين من يدعو المسلمين إلى هدم أصول الشريعة الإسلامية كلها والاستعاضة عنها بقوانين يضعها حكام كل قطر مستقل بآرائهم ، وإن استمدوا أصوله وفروعه من قوانين أم أخرى مخالفة للمسلمين في عقائدهم وآدابهم وعاداتهم ومصالحهم ، وإن من هؤلاء المتفرنجين من يلبس على المسلمين بما يدعوهم إليه من إفساد دينهم وهدم شرعهم الذي هو أعظم مقومات أمتهم الرابطة بين شعوبهم بما يلبس دعوته من ثوب الإصلاح ، وإن أغرب أحوالهم المتناقضة أن بعضهم يتكلم باسم الإسلام ويدعي إمكان الجمع بينه وبين نبدأصوله كلها استهجاناً لها بزعم أنها وضعت لقوم لم يرتقوا إلى الكمال الإنساني الذي ارتقى إليه هؤلاء المتفرنجون ، ومن أهم أصوله اباحة السفاح بالبغاء أو اتخاذ الأخذان لكل عذراء تجاوزت السنة الرابعة عشرة أي صارت بنيتها مستعدة لهذا التمتع الفسد للصحة الجالب للادواء القاتلة النقل لنسل الأمة المشوه لآدابها الموقع للمداوة والبغضاء بين أفرادها وأسرها

جهر بهذا صاحب الخطبة أو الرسالة التي نرد عليها في هذه المقالات بما تقدم بيانه في المقالة الثانية مع الوعد بالرد عليه وأنا نبدأ الرد بكلمة وجيزة في بيان ما يناسب المقام من تعريف ما يكون به المسلم مسلماً ليعلم هل يمكن الجمع بين الإسلام وبين ما جاء به ودعا إليه أحمد صفوت أفندي من حيث هو مسلم وإن كنا قد بينا هذا في المآز من عهد قريب لثلا يقع بعض الجاهلين فيما يعده جميع المسلمين كفراً وهو لا يدري فنقول

الإسلام والكفر

إن الإسلام الصحيح عبارة عن الأذهان النفسي والخضوع الفعلي لجميع ما جاء به محمد خاتم النبيين والمرسلين (ص) عن الله تعالى مع الاعتقاد الجازم بأن كل ذلك حق وخبر وإن كل ما يخالفه باطل وشره سواء كان ذلك الجزم بتدليل قطعي أو اقتناهي

أو بغير دليل كما هو رأي الجمهور في صحة إيمان المقلدين. فمن أذعن بالفعل ظاهر أو هو غير مؤمن بما ذكر فهو منافق، ومن اعتقد وأيقن ولم يذعن فهو جاحد مجاهر، كما قال تعالى في قوم فرعون (وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً فانظر كيف كان عاقبة المفسدين) وإن الأذعان والخضوع لبعض ما جاء به الرسول دون بعض كفر كالإيمان بيهضه دون بعض، قال تعالى فيمن خالفوا بعض أحكام كتابهم الدنيوية (أتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض؟ فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب وما الله بغافل عما تعملون) ولذلك أجمع أهل الحل والعقد من الصحابة بعد التشاور على قتال مانعي الزكاة وعدوهم مرتدين عن الإسلام. وليس منه مخالفة بعض الأوامر والنواهي بجهل أو تأول أو جهالة كغلبة غضب أو شهوة مع الأذعان النفسي في عامة الأحوال، والعمل في سبيل هذه الشواذ، فإن الجاهل يرجع إذا زال جهله بالعلم الصحيح، والفاسق يتوب إذا زالت جهالته بذكر الله وتذكر الوعد والوعيد (إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من قريب) فهذا هو الإسلام الذي لا يمتد المسلمون بدين من خالفه ولا يعدونه منهم، فلا يرثونه ولا يرثهم، ولا يحل لهم أن يزوجه مسلمة منهم، ولا أن يدفنوه في مقابرهم. ثم إن ما جاء به الرسول قسيمان قطعي الرواية والدلالة وغير قطعي، وقد بينا حكم كل منهما في تفسير الحزب الماضي من المنار. ومن القطعي المعلوم من الدين بالضرورة أن محمداً (ص) خاتم النبيين ويلز به أن شرع الإسلام باق ما بقي البشر لا يفسخه شيء، وقد أمر الرسول (ص) من كان في عصره من المسلمين أن يبلغوا من بعدهم، ولم يفرق أحد من سلف المسلمين وخلفهم بين من بلغتهم دعوته (ص) منه في عصره، ومن بلغته من غيره بعده. فمن يدعي الإسلام ويزعم أن ما جاء به الرسول من أحكام الشرع لم يكلف أتباعه فيه كله إلا الذين كانوا في زمنه لأنه كان حاكماً لهم، وأن من بعدهم لا يكفون إلا اتباع ما شرعه لهم حكمهم سواء كانوا منهم أو من غيرهم، وأنه لا فرق بين هؤلاء الحكماء وبين الرسول في كونهم شارعين يجب اتباع أحكام شرعهم في الأمور الشخصية والمدنية والتأديبية على سواها وينسخ المتأخر منهم ما شرعه من قبله من يدعي ما ذكر - فقد جاء بدين جديد معارض لدين الإسلام مع اتحاله لاسمه

ولا يمتد أحد باسلامه الا من استجاب له وقبل دعوته، كما فعلت فرق الباطنية قديما وحديثا فانهم حرفوا اصول الاسلام وفروعه وشرعوا من الدين ما لم يأذن به الله، فلم يمتد المسلمون باتتعالهم لقب الاسلام في الظاهر بل سموهم بأسماء أخرى كالا سماعيلية والدروز والنصيرية والباوية والبهائية، ولم يبح مسلم سني ولا شيعي ولا خارجي أكل ذبائهم ولا تزويجهم ولا التزوج منهم، لانهم أبعد عن الاسلام من أهل الكتاب الذين يبيح السواد الاعظم من المسلمين أكل ذبائهم والتزوج منهم، فكيف بالتوارث الذي لا يحل بين المسلمين وأهل الكتاب؟ فيجب على قائل ذلك القول وعلى من صدقه أن يرجعوا عنه إذ قد قالوه عن جهل بحقيقة الاسلام، وهسي أن يتونوا قد فعلوا، فنحن أحرص الناس على عدم اخراج أحد ينتمي للاسلام من حظيرته، وانما نبين الحقيقة عند الحاجة في نفسها، ولا نحكم على شخص معين بها ولا بلوازمها، وانما نمين الاشخاص على الحكم على أنفسهم، وعلى معرفة حكم الله فيمن يعرفون حالهم، سواء كان في مسألة الشارع والتشريع أو في غيرها. ومن الاصول المجمع عليها بين المسلمين أن لا حكم لغير الله بعدورود شرعه، وسيأتي الكلام في ذلك ومن كان في قلبه شبهة من ذلك القول الناقض لهذا الاصل فيجب عليه ان يبحث حتى يزليها. ويطمئن قلبه بوجوب اتباع الرسول (ص) في جميع ما ثبت عنه من أمر الشرع وسرد الشبهات التي ذكرها احمد أفندي صفوت في بحث الكتاب والسنة بمد هذه المقدمة التي وفيها بوعدنا في آخر المقالة الثانية. نبدأ بنقل كلام احمد أفندي صفوت على الترتيب الذي ذكرناه في تلك المقالة فنقول:

القياس من أصول الشريعة

القياس ليس من الاصول التي أجمع عليها المسلمون بل الفقهاء فيه فريقان أحدهما يثبته وهم الجمهور ومنهم المقتصد فيه والقاتل بانه ضرورة تقدر بقدرها، ومنهم المقتصد فيه والمبالغ في التوسع، رؤيتهما ينكره وهم الظاهرية. وقد يناحجج الفريقين وتحقق الحق في ذلك في تفسير قوله تعالى (١٠٤:٥) يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء ان تبدلكم تسؤكم) الآية (١) والقياسيون لم يقولوا بالقياس الا بما ظهر لهم من (١) يراجع في الجلد ١٨ من المنار ذي ج ٧ من التفسير وهو بحث يستغرق ٧٥ صفحة

الدليل عليه من الكتاب والسنة. والظاهرية لم ينفوا القياس الا لا اعتقادهم أن نصوص الكتاب والسنة وقواعدهما مفضية عنه

وأما غلاة المتفرنجين فانهم يردون القياس لانه مبني على كتاب الله وصحة رسوله لا لانهم يستغنون عنه بنصوصهما كاظاهرية من علماء السنة ، بل هم يرغبون عنهما بانذات وعنه باتبع لهما ، ويستبدلون بأصولها وأحكامها أحكاماً أخرى يقيسون عليها ، صرح بذلك أحمد افندي صفوت في خطابه كما نقلناه في المقالة الثانية عن ص ٢١ من رسالته ، قال

« أما القياس فنصرف النظر عنه لاننا سنقيس بأنفسنا على أحكام الاصول الاخرى » أي الاصول التي تشرعها لهم حكوماتهم كاصل الحرية الشخصية في القانون المصري ، وتقدم بيان ذلك والتشليل له في المقالة الثانية ، ولا نطيل القول في هذه المسألة لانه غير مقصود لذاتها ، ولان رده القياس الفقهي ليس له دليل شرعي ولا عقلي تلي فساده ولا لكونه يناهض الحق والعدل ، وسيأتي له ذكر في الكلام بعد .

الاجماع من أصول الشريعة

قد اختلف علماء أصول الفقه الاسلامي في الاجماع الاصطلاحي الذي عرفوه بقولهم « هو اتفاق مجتهدي أمة محمد صلى الله عليه وسلم بعد وفاته على أمر من الأمور » فقال بعضهم بعدم امكانه وبعضهم بعدم امكان العلم به وبعضهم بعدم امكان نقله الى من يحتاج به وبعضهم بعدم كونه حجة ، والامام أحمد والظاهرية لا يحتاجون الا باجماع الصحابة ، ويستدل العلماء الذين يحتاجون بالاجماع الاصطلاحي - وهم جمهور سائر المذاهب - بآيات من القرآن وأحاديث فوموا منها اثبات حجية الاجماع أدناها مرتبة في الرواية حديث ابن عمر « لن تجتمع أمتي على الضلالة » كما رواه الطبراني في الكبير عنه ، أو « لا تجتمع أمتي على ضلالة » ويد الله على الجماعة ، ومن شذذ الى النار كما رواه الترمذي عنه ، وقد نوزعوا في دلالة ما استدلوا به على اجماعهم الاصطلاحي ، وقد حررنا بحث الاجماع وما يقوم الدليل عليه منه في تفسير قوله تعالى (٤ : ٥٨) يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) وبيننا هناك أن أصول الشريعة لاسلامية أصح

وأعدل وأفضل من جميع أصول الحكومات الشوروية التي يسمونها في عرف هذا العصر بالنيابية وبالديمقراطية (١)

وأما غلاة المتفرنجين فيردون اجماع المسلمين من الصحابة وغيرهم بغير علم ولا فهم لانهم يربطون عن كل ما هو اسلامي قديما كان أو حديثا الى قواعد تشريعهم الجديد الذي نذكر بعض مثله في الاحكام الشخصية من هذا البحث لا تخافة لاجماع للمدل أو للمصلحة شأنهم فيه شأنهم في القياس كما تقدم آنفا

قال استنهم احمد افندي صفوت في خطابه الممهور: [وأما الاجماع ووجوبهم فيه حديث « لا تجتمع أمتي على ضلال » (٢)] فقسمه الى قسمين اما اجماع العلماء أو حكم ولي لام السابق وبحسب قواعد نظامنا القضائي لا تقيد برأيهما أجمع عليه الشراح الى أن نوافق على اجماعهم [له فجعل حكم ولي الامر السابق داخلا في معنى الاجماع وما هو منه في شيء] وفسر اجماع العلماء بما يتفق عليه شراح كتب الفقه من الآراء - كما هو المتأدر من عبارته - وهذا الاطلاق باطل كما علم من تعريف الاجماع الذي ذكرناه آنفا . ثم انه زعم ان المتأخرين هم الذين جعلوا الاجماع حجة رضا منهم بحكم السابقين (قال) « ونحن نرفض حكم المتأخرين والسابقين » فهو بمدقوله ان علماء المسلمين يستدلون على حجية الاجماع بالحديث الذي ذكره ولم ينزع في دلالاته على ذلك برفعه بصفته مسلما ويدعى أن المتأخرين وحدهم هم الذين جعلوه حجة . وذلك دليل على انه لا يعرف معنى الاجماع ولا تاريخه ، وانه لا يفهم معنى ما يقوله وما يكتبه بالعربية ، دع ما فيه من الخطأ والغلط اللغوي ، فهو اذا لا يرفض شيئا من أصول الشريعة - دع فروعها التي هي تبع لها في الرفض - لانه لا دليل عليه ، ولا لأن دليله معارض بما هو أقوى منه ، ولا لانه غير مطابق لمصلحة المسلمين في هذا العصر ، وان كان هو وأمثاله يزعمون ذلك بغير علم ، بل لانه يستبدل بما شرع الله وبكل ما يبنى عليه ما يشرعه الناس وان اختلف في كل قطر اسلامي باختلاف أفكار الشارعين أصحاب

(١) راجع ذلك في مجلدي المنار ١٣ و ١٤ وفي الجزء الخامس من التفسير

(٢) سوانه ضلالة كما تقدم آنفا

السلطة والنفوذ فيه بحيث يكون للمسلمين عشرات من الشرائع في أحكام الزواج والطلاق وما بينهما وفي سائر الأحكام حتى يخرجوا عن كونهم أمة واحدة كما ساءم الله تعالى . ومن يرفض أصول الشريعة الإسلامية وجميع أحكام أهلها من المتقدمين والمتأخرين لما ذكرنا من العلة كيف يبالي بتفريق شمل الأمة وتقطيع جميع الروابط والمقومات التي كانت بها أمة؟ ومن كان مكانه من الإسلام والعلم يصالح أهله ماذا يفعل يستبدمه أنه يهد هذا الفساد إصلاحا وطنيا كما نسمع من أفواه هؤلاء المتفرنجين كثير او يرى مثله فيما يكتبون أحيانا؟ قلنا ان فريق الغلاة من هؤلاء المتفرنجين يرفضون الاجماع وهو اتفاق علماء الشرع المستقلين من المسلمين لانه اجماع المسلمين ، وما ذلك الا انهم مرقوا من دينهم ولا يحبون ان يبقى لهم به صلة ما بل يحاولون افساد عقيدة كل من استطاعوا فنته من أهل هذا الدين كما يفعل أمثالهم من دعاة الأديان أو دعاة الخللاد قلنا انهم يرفضون القياس الإسلامي أيضا لانه يستند على نصوص الكتاب والسنة التي لا يدينون بها ولكنهم يجيزون القياس على ما يستحسنون من نصوص القوانين الوضعية . كما انهم يستحسنون العمل بما يتفق عليه علماء هذه القوانين من أي دولة كانوا ، ومن قبل رأي الأفراد من قوم فهو أجدر بقبول رأي الجماهير منهم وقلنا انهم لا يرفضون ذلك بدليل هتلي ولا شرهي فيكون موضوع المناقشة بيننا وبينهم كما وقع بين من قبلنا من سلفنا كالظاهرية والقياسية ونفاة الاجماع الاصولي هلى اطلاقه ومثبته وكما يقع الآن بين المستقلين في الفهم منا .

وأما غير الغلاة المرتدين من المتفرنجين فيوجد فيهم من يجد في صدره حرجا من الفقه الإسلامي اذ يرى كثيرا من فروع غير معقولة أو غير عادلة ويرى ان قائلها لاحجة لهم عليها غير اقيسة لهم يعتقد أنها آراء لهم أو مفهومات لعبارات كتب مذهبيهم لا يظهر لها أصل من نصوص الكتاب والسنة ، أو دهوى اجماع لم يثبت باتفاق المحدثين والمؤرخين على نقله ، ولا حجة على جملة كالتص الذي لا سبيل الى نقضه ، ويوجد فيهم من قد ينكر كون القياس حجة ، أو من ينكر كثيرا مما ذكرناه مسالك العلة ، ومن ينكر حجية الاجماع أو إمكانه أو إمكان العلم به ، وأكثر منهم من ينكر كونه حجة دائمة باقية كالكتاب والسنة ، وكون آراء الفقهاء الاجتهادية

شرها ثابتا يجب العمل به وان ظهر لنا من النصوص خلافه ، أو ثبتت بالتجربة ضرورة في مصالح الامة الشخصية أو العائلية ، أو شؤونها الاجتماعية والسياسية ويوجد فيهم وفي غيرهم من مستقلي الفكر من يظنون بادي الرأي ان أكثر احكام الفقه القضائية والسياسية آراء للمجتهدين إن كانت كلها أو جلها موافقة للمصلحة في الزمن الذي وضعت فيه فقد صارت غير موافقة لمصلحة المسلمين أنفسهم في هذا الزمن وفي كل فريق ممن ذكرنا مقتصد في تقديم هذا الفقه ومصرف ، ومستدل ومقلد ، ومن المستدلين الواسع الاطلاع ، والحافظ لقليل مما ينتقد من الاحكام ، ومنها بعض الاحكام الشخصية التي ألفت الامة اليهودية لاجلها . ومن يراجع مجلد المنار الرابع يرى فيه مناظرة في نقد الفقه الاسلامي بين كاتبين من أشهر الكتاب المعتدلين وقد مر هلى أول بحث حضرته بمصر في هذه المسألة زهاء عشرين سنة وكان في دار سعد زغلول (باشا) ولم أنس كلمة قالها ثم قاسم بك أمين لمن ذكر في الامثلة المتقدمة مسألة الربا وهي : ان تحريم الربا منصوص في القرآن وكل مانع في القرآن يجب أن يؤخذ بالتسليم من غير بحث ، وإنما نبحت في أقوال الفقهاء . اه وبعد هذا بسنة أو سنتين زرت الأستاذ الامام في يوم هيد فألقيته في مكتبه داخل الدار مع أحمد فتحي زغلول (باشا) محتجبا عن جماهير المهتمين الذين يجلسون في حجرة الاستقبال ريثما يشربون القهوة وينصرفون ، فلما جلست اليهما وجدت ما يبحثان في مسألة الاجماع ورأيت الأستاذ يوافق جليسه في بعض ما ينكره من مباحث هذه المسألة . فقلت لها اني أفهم في الاجماع معنى آخر غير المشهور في كتب الاصول وهو اتفاق أهل الحل والعقد كلهم أو أكثرهم مجتهدين هلى ما لانص عليه من الامور المتعلقة بمصالح الامة القضائية أو السياسية سواء كان في استنباط الاحكامها أو في تنفيذها وأرى ان ذلك ينطبق على ادلة الاجماع ويوافق عمل السلف كجمع الخلفاء الراشدين أهل العلم والرأي فلتشاور فيما لم يرد فيه نص من الكتاب ولم تجر به سنة نبوية ، وفي مباحث الخلفاء . فقال الأستاذ ان هذا المعنى صحيح لا اشكال فيه ولا اعتراض عليه واستحسنه أحمد فتحي غابة الاستحسان . وقد بينت هذا المعنى بمد ذلك بما كتبه في المقالة الثالثة عشرة وهي المقالة الاخيرة من مقالات (محاورات المصلح والمقلد) في بحث الوحدة

الاسلامية في السياسة والقضاء المنشورة في مجلد المنار الرابع وقد اطالع عليه الاستاذ الامام يومئذ فأعجبه، ثم زدته بيانا في تفسير (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الامر منكم) المنشور في أواخر المجلد الثالث عشر وأوائل المجلد الرابع عشر من المنار بعد ان نقلت هن الاستاذ الامام قوله انه اهتدى اليه بعد البحث في المسألة والتفكر فيها هدة سنين، وانه كان يظن انه لم يسبق اليه حتى رأي النيسابوري صرح به في تفسيره. وقد ذكرت هنالك ان النيسابوري أخذ من الرازي وزاده بياناً ما يدت قولها ووضحته بكلام السعد التفتازاني في مسألة انعقاد المبايعة بالإمامة. وقد حققت في المسألة ان الاجماع في الاسلام في معنى مجالس نواب الامة في القوانين الافرنجية الا انه أكل منها. والقياس وهو ركن الاجتهاد للافراد هو ودهم أيضاً يجري عليه القضاء وكلاء دعاوي وشراح القوانين، فاقوم قد اقتبسوا من أصول الفقه الاسلامي وفردعه ما ارتقت به قوانينهم ونحن أهملنا وقصرنا ورضينا بالجهل الذي هو التقليد حتى صار أهل شرعنا ينفرون وينفرون منه ويقلدون الافرنج أو يجتهدون في قوانينهم، ولو لم يحرمهم علماء السوء الجامدون وأمراء الجهل الظالمون من الاجتهاد في شرعهم، لما فروا الى شرائع الاجانب وقوانينهم، الا انه لا علاج لردة بعض المرتدين، ولا بداع كثير من المتدعين ولا اضمف سائر المتفرنجين الذين لا يزالون مؤمنين، الا سلوك سبيل الاستقلال في فهم الشرع، وبيان مكانته من المساواة والعدل، وموافقته لمصالح الناس، من جميع الاجناس، وشرح معنى قولنا انه أعظم مقومات هذه الامة تبقى ببقائه ونزول بزواله، وتفصيل ما يتبع ذلك من مقاصد الذين ربوا هؤلاء المتفرنجين على كراهته، وهم لا يشعرون بملة ذلك ولا بما قبلته، فاذا ظان صنف الفقهاء والمتكلمين منا على جهودهم، وايجاب تقليد ما اختاره المنادون المتأخرون الذين يعالجون مصنفاتهم، فيظلم هؤلاء المتفرنجون واهوائهم على هدم ما بقي من شرعهم ودينهم، بل يجملونهم أهواناً لهم دلي هذا الهدم، على جهل بذلك أو على علم، وها نحن أولاء نرى مبدأ تشريع جديد، ووضع طريق يلبس بتليد، يصبح بجانبه مثل هذا الصوت الشديد، الذي أوجب هذا الرد العتيد، وقد رأينا من أصحاب العائمه من نصر ذلك القصد الخفي، ولم نر منهم من أنكر هذا الصوت الجلي فأين الفيرة على الدين؟ اننا نراها تظهر على أشدها في تضليل من يدعوا الى هداية

الكتاب والسنة ولم نزلها أثرا في مخططة من يدعوا الى ترك كل من الكتاب والسنة فان كان ذنب الاول انه يؤثر الاجتهاد على التقليد، فثاني يهدم كلام من الاجتهاد والتقليد، وزال اعتدال الجامدين على التقليد بأن كلمة الدهماء مجنونة عليه، فصار سببا لتفروق في الدين والارتداد عنه واذا كان الاجماع - وهو ما يقرر باجتهاد جماعة أهل الحل والعقد، - والقياس - وهو ما يستنبطه بالاجتهاد أفراد أهل العلم، هما أرقى ما اقتبسنا منا الافرنج، وسبقنا اليهما ثابت بالنقل والعقل، وظهر انه لا صلة لرفض من يرفضهما من المتفرجين المارقين، الا كونهما من هداية الدين، وتقيدهما بنصوص الكتاب والسنة، وكونهما من آثار أئمة هذه الامة، فننتقل الى الكلام معهم في أصلي الكتاب والسنة، لتبين هل يندونهما لدينهما، أم لعل يستشكرونها فيهما، وموهبنا في ذلك المقالة الرابعة

الشيخ عبد الكريم سلمان

في أثناء شهر شعبان من هذا العام فجع القطر المصري بعالم من أرفع علمائه، وأديب من أبرع أدبائه، وكاتب من أبلغ كتابه، وقاض من أعدل قضائه، أحد أعضاء النهضة لاصلاحية الجمالية (الشيخ عبد الكريم سلمان) تغمده الله برحمته ولهد الفقيد في قرية (جنبواي) إحدى قرى مديرية البحيرة من أبوين كريمي الاخلاق، أما الوالد فالباني الاصل، وأما الوالدة فغربية المحتد، وكان ابن بيته وبيت الاستاذ الامام تعارف أهل الجوار، فلما جاورا في الازهر تعاشرنا معاشره الاهل لا الطلاب، ولما خرجا الى ميدان العبل تعاونا تعاونا أخلاء الاصحاب، المتفقين في الآراء والمقاصد والآداب، وعاشا معا عاشا متواذنين موادة اللذات والأتراب، ثم ما فرق الموت بينهما مدة التفاوت في العمر حتى جمع بينهما تحت التراب، فمسي أن يكون هذا مصليا لذلك المجلي الى دار الثواب، وأن يجمعنا الله بهما في دار الكرامة يوم المآب لعل الشيخ عبد الكريم كان أذكي ذهنا من الاستاذ الامام، ولكن هذا فاقه فغاته في الجهد والاجتهاد، وتسد يد سهام الارادة الى كل مراده والعادة أن أكثر الاذكياء يكونون قليلي العناية والاجتهاد في الاعمال العقلية التي توكل اليها واختيارهم